مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (39) العدد (3)2017
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (39) No. (3) 2017

الطاقة الكهربائية وظائفها، ودورها في عملية التنمية الريفية
دراسة أنثروبولوجية في القرية الساحلية

د. إيفا خرما*

(تاريخ الإيداع 23 / 3 / 2017. قبل للنشر في 1 / 6 / 2017)

□ ملخّص □

تبيِّن الدِّرَاسة بأنَّ المجتَمع الريفي في الساحل السوري شهد بالفعل جملة من التغييرات التي لامست جوانب كثيرة من بنيته ووظائفه المختلفة، فكانت انطلاقة شرارة النور الأولى إيذاناً بدخول المجتمَع الريفي أولى مراحل عصر التحديث والتنمية الشاملة.

وقد توصلت الدِّرَاسة إلى نتيجة مفادها: أنَّ إدخال الكهرباء إلى الريف الساحلي، أدّى حقيقةً إلى اتساع رقعة الاستثمار في المضمار الزراعي والخدمات العامة، إذ وفّرت الكهرباء المرتكزات الموضوعية لتحقيق استقرار الريف، ودفعت بعجلة تطوير مقدَّراته إلى الأمام، أسوة بالمجتمع الحضري، لأنَّ التنمية المُستدامة هي عملية مجتمعية كلِّية ومستمرة.

ولكن رغم الدَّور التغييري المهم الذي لعبته الكهرباء في العملية التنموية الريفية، إلاَّ أنَّ الطموح مازال أكبر في توسيع رقعة استثمار هذه الطاقة بشكل كثيف في قطاعي الصناعة الزراعية، والصناعة السياحية، حيث تتوافر جميع مقوِّمات النهوض بهذين القطاعين في الريف الساحلي، ما يؤمِّن مصدراً ثرَّاً لدعم الاقتصاد الوطني، ويدعم، بالتالي، الناتج القومي من القطع الأجنبي، فيُشكِّل بذلك ركيزة حقيقية في عملية تحقيق متطلبات الرَّفاه الاجتماعي للمجتمَع برمَّته.

الكلمات المفتاحية: الطاقة الكهربائية، التنمية الريفية، التثاقُف، التنمية المستدامة.

* مُدَرِّس –قسم علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (39) العدد (3)2017
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (39) No. (3) 2017

Electricity " Its functiona ,and role in the rural development process Anthropological stydy in the coastal village

Dr. Eva Kharma*

(Received 23 / 3 / 2017. Accepted 1 / 6 / 2017)

□ ABSTRACT □

The study states that the rural community at the Syrian coast witnessed actually group of changes that were in touch with many sides of its structure and different functions, thus takeoff of the first light sparks was as an indication of the rural community entering into the first stages of the modernization and comprehensive development epoch.

The study got to a conclusion stating that: entering electricity into the coastal countryside resulted truly in extension of utilization area in the agricultural field and public service, and then electricity provided the objective pivots to attain the countryside stability, and pushed the development wheel of its possibilities forward just as the urbanized community, because the sustainable development is completely and continuously societal operation.

In spite of the important changing role that electricity played in the rural developmental operation, but the ambition is still larger in extending the utilization of this type of energy densely in both agricultural industry and tourist industry sectors, where all basic factors of promoting these two sectors in the coastal countryside are available, what ensure a rich source for supporting the national economy that consequently sustains the national returns of the foreign currency and forms a prop in the operation of attaining requirements of social welfare of the entire society.

Key Words: Electric power, Rural Development, Acculturation, Sustainable development.

*Assistant Professor, Department of Sociology in the Faculty of Arts and Humane Science – Tishreen University, Lattakia – Syria.

مقدمة:

تُعدّ التنمية الريفية (Rural Development) من الأولويات في أبجديات وخطط الدول والحكومات التي تنشد التطور، وذلك لما يكتسبه المجتمع الريفي من أهمية، وللمكانة التي يحتلها في إطار التنمية المستدامة الشاملة.

تُعرَّف التنمية الريفية بأنها "مجموع عمليات مخططة تستهدف تعبئة الإمكانيات المادية والبشرية الموجودة في المجتمع، ثم وضع الخطط الملائمة وتنفيذها بهدف رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والعمراني والحضاري لأفراد المجتمع، مع ضرورة مشاركتهم في هذه العمليات من بدايتها إلى نهايتها"[1].

ويُفترض أنْ تتجه هذه العمليات الممنهجة لتنمية هذا المكوِّن المهم من البناء الاجتماعي العام، والذي نقصد به هنا المجتمع الريفي (Rural community)، "وذلك بدمج المناطق الريفية والسكان الريفيين في الجزء الباقي من النظام الاجتماعي والاقتصادي القومي، من خلال إستراتيجية التنمية القومية عن طريق عناصر التغيرات، والمتمثلة بالنمو في الإنتاج، وضمان المشاركة في اتخاذ القرارات على المستوى المحلي ومستوى المنطقة، والتوسع في فرص الاستخدام في الزراعة، وتحسين الأحوال البشرية"[2].

إذن، إنَّ لقضية التنمية الريفية غايات متعددة الأبعاد، تهدف إلى تحقيق النماء الاجتماعي (Social development) في المجتمع القروي في كافة جوانب حياته المختلفة، بما يحقق لأبنائه متطلبات التقدّم والتطوّر، والتي تنعكس بدورها إيجاباً على البناء الاجتماعي (Social construction) العام بأكمله. لأنّ العملية التطويرية هي في المحصلة عملية اجتماعية كليِّة، لن تأتي ثمارها اليانعة إلا عبر التخطيط الممنهج الذي يتسع ليشمل جميع المكوِّنات البنائية في المجتمع، مدينة كان أم ريفاً أم مجتمعاً بدوياً؛ فضلاً عن ضرورة أنْ تسير هذه العمليات وفق خطط تنموية قادرة على استشراف المستقبل، حتى تتحقق للمجتمع المرتكزات الحقيقية للتنمية البشرية الشاملة.

ولطالما أنَّ التنمية الريفية هي عملية تغيير وتطوير حضاري، فهذا يعني أنَّها تتطلب بالضرورة توطين التقانة الحديثة التي يحتاجها المجتمع الريفي، وذلك من كونها تشكّل الدعائم الرئيسة والهياكل الأساسية لأي تنمية مرتقبة، ولعلّ من أهمها **الطاقة الكهربائية** (Electric power)، التي يُفترَض أنْ تلعب دوراً جوهرياً مهما في مجال الخدمات الريفية الإنمائية بشكل خاص، والتنمية المجتمعية المُستدامة بشكل عام، انطلاقا من الدور الوظيفي للكهرباء في إحداث مجموعة من التغيرات المختلفة، من اجتماعية واقتصادية وثقافية ... إلخ، بالتضافر مع جملة من العوامل الداخلية والخارجية التي تحسب حسابها خطط التنمية الريفية، والتي ساهمت معاً بإحداث نقلة نوعية في المجتمع

الريفي الساحلي، وخاصة على صعيد تأهيل الريف بتوفير مستلزمات استقراره ديموغرافياً من جهة، وتعميقاً لآليات التقدم الاجتماعي فيه من جهة ثانية، وصولاً إلى تحقيق النهضة الحضارية المنشودة من جهة ثالثة.

أهمية البحث وأهدافه:

يُفتَرض أنْ تشكل مسألة تنمية المجتمعات الريفية في القطر العربي السوري إحدى أولويات اهتمام الحكومات المتعاقبة، وذلك نظراً لأنَّ "السكان في سورية، كما هي الحالة في غيرها من بلدان الشرق الأدنى، موزعون بالأكثر في المناطق الريفية، إلا في الأماكن التي ازدهرت فيها المدن الكبرى، حيث بلغ عدد سكانها 42،34%"[3].

---

[1] –سليمان، عدلي، وجهات نظر في التنمية الريفية، سلسلة التنمية الريفية، دار التأليف، القاهرة، 1974، ص621.

[2] رياض، محمد، التنمية الريفية المتكاملة، المؤتمر الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة للشرق الأدنى، عمان، 1974، ص2.

[3] حمادة، سعيد، النظام الاقتصادي في سوريا ولبنان، المطبعة الأمريكانية، بيروت، 1936، ص6.

هذا يعني أنَّ السكان الذين يعيشون في الأرياف يشكلون نحو ثلثي عدد سكان المجتمع السوري، وهذا مؤشر ديموغرافي واضح افترض التحرُّك السريع لإعداد الخطط التنموية المستدامة اللازمة لاستنهاض الريف ووضعه على عجلة التطوير المجتمعي؛ الأمر الذي استلزم بالضرورة تهيئة الريف لإدخال الطاقة الكهربائية إليه كمقدمة لإحداث التغييرات المطلوبة في البناء الاجتماعي الريفي في مجمل جوانبه، ولعل من أهمها تطوير الزراعة وتحسين مردودها، إضافة إلى وضع الأسس لإحداث نقلة نوعية في قطاع الصناعة السياحية الريفية، هذان القطّاعان اللذان يشكلان معاً رافداً مهماً للدخل الوطني، ناهيك ما لتطوير الزراعة من دواعٍ مهمة في تحقيق متطلبات **الأمن الغذائي** (Food secure) الذي يشكل حجر الأساس في تحقيق الأمن الاجتماعي العام، ومن ثم توفِّر للمجتمع عوامل استقراره، ولعل هذه من المحددات الرئيسة لضمان استمرار وجود أي مجتمع إنساني، صغيراً كان أم كبيراً.

لهذا كان الاهتمام بتطوير المجتمعات الريفية ضرورة راهنة مُلحَّة لايمكن التباطؤ بها أكثر، فالأرياف عبر العصور كانت ولا تزال تشكل سلال الغلال لغذاء البشر، لذا كان لابد من إيجاد السبل الكفيلة بتحسين إنتاجها من المحاصيل الزراعية، وبخاصة ما يتعلق منها بإنتاج الغذاء كـ (القمح والخضراوات، وغيرها من المحاصيل الإستراتيجية الأخرى)؛ هذا فضلاً عن الضرورات المُلحَّة لإلحاق الريف بركب التحضر الذي استلزمه ذلك التباين الكبير في مستوى الحياة الاجتماعية والاقتصادية بين المدينة والقرية، ثم إنّ اتساع الهوّة الحضارية في مستوى العيش ما بين المكوِّنين الاجتماعيين يُعد بحدّ ذاته معياراً حقيقياً لتخلف المجتمع وانحداره على سلّم التحضر الاجتماعي.

وحقيقة الأمر، أنّ المجتمع الريفي في الساحل السوري شهد بالفعل جملة من التحولات التي لامست جوانب كثيرة من بنيته ووظائفه المختلفة، بفضل إدخال الطاقة الكهربائية إليه، بعدما كان الإنسان الريفي يعيش في ظلام عهود طويلة من العزلة والإهمال والتجهيل، حيث وجد نفسه أمام تقنية تكنولوجية غريبة أبهرته بخدماتها الكثيرة، فكانت انطلاقة شرارة النور الأولى إيذاناً بدخول المجتمع الريفي أولى مراحل عصر التحديث والتنمية، باعتبار أنَّ "إدخال الكهرباء إلى الريف العربي مسألة مهمة من مسائل نقل التكنولوجيا إلى الريف، وبالتالي استخدامها على نحو صحيح وفعال في التنمية"[4].

إذ كان لإدخال هذه التقنية الرخيصة نسبياً أثرها الكبير والواضح في إحداث تطورات حقيقية، يُفترَض أنْ تؤدي بدورها إلى إحداث تغييرات عميقة في البناء الاجتماعي التقليدي للقرية الريفية، وذلك لأنَّ أي تنمية حقيقية لايمكن أنْ تنجح في تحقيق أهدافها إلا إذا شملت جميع أنساق البناء الاجتماعي وفي مقدمتها المكوِّن البشري (الإنسان).

وبهنا يمكن القول: مادام الريف في الساحل السوري يشكل أحد الأجزاء المكوِّنة للمجتمع السوري الكبير، فإنَّ التنمية العامة للمجتمع الريفي لابد أنْ تترك بصماتها الواضحة عليه، ولعلَّ منطقة الدراسة المتمثلة بسهل **وادي قنديل**(*) بقراه الأربعة (زغرين، السرسكية، القفر والضامات، الحراجية)، والمزارع التابعة لها – والتي تتوسط الطريق العام بين مدينة **اللاذقية** جنوباً وبلدة **كسب** المتاخمة للحدود التركية شمالاً، على امتداد نحو 60 كم – تشكِّل بموقعها وبنائها الاجتماعي أنموذجاً حقيقياً للمجتمع الريفي الساحلي، ولِماَ طرأ عليه من تغيرات بنيوية نتيجة إدخال الطاقة

(*) هي منطقة جغرافية تقع في منطقة اللاذقية، تشكل حوضة سهلية خصبة، شبه دائرية الشكل بقطر نحو (5كم)، محاطة بمرتفعات جبلية من كافة جوانبها، تنفتح على شاطئ البحر من جهة الجنوب الغربي بسهول ساحلية ضيقة نسبياً تتسع كلما اتجهنا شرقاً وشمالاً. يحتضن هذا السهل الخصيب قرى ومزارع عدة من أهمها: (زغرين، السرسكية، بيت زريقة، القفر والضامات، الحراجية، حرف علاّن، القنديل). بينما تشكل زغرين القرية المركز والأهم في هذا الوسط الجغرافي/البشري.

[4] دياب، عز الدين، دراسات أنثروبولوجية تطبيقية، الدار الوطنية الجديدة للنشر والتوزيع، دمشق، 2006، ص220.

الكهربائية إليه، والتي شملت معظم مناحي الحياة فيه، وبخاصة ما يتعلق منها بجانب الإنتاج الزراعي. باعتبار أنَّ "وجود الكهرباء في الريف يمثل القاع الحقيقي لإدخال التكنولوجيا إلى الإنتاج الزراعي "[5]. والذي هو مبتغى الخطط التنموية المجتمعية؛ في الوقت الذي كانت فيه استخدامات الإنارة القروية، في الماضي القريب، تقتصر على إضاءة حيّز ضئيل من (البيت الطيني) التقليدي القديم، بينما كانت الأدوات المستخدمة في هذا ترتكز على ما كانت تجود به البيئة الطبيعية من أدوات بسيطة، فكان أولاً **(عود المرخ)** أو **(القرنوص)** الأداة الأولى التي استخدمها الإنسان الريفي في إزاحة عتمة الليل البهيم الذي طال ظلامه لعصور طويلة، ومن بعدها اهتدى القرويون بفطرتهم إلى وسيلة إنارة أكثر تطوراً تعتمد في وهجها على استخدام زيت الزيتون بعد اكتشافهم لخاصِّية الاشتعال فيه، فكانت أداة **السريج** أي **(السراج)**. وبعد اكتشاف النفط كان للقرويين البسطاء موعد آخر مع الاختراع الأهم والأعظم، ألا وهو **(ضوء الكاز)**. وتوابعه من الأشكال الأخرى (القنديل، الفانوس، اللُّوكس)، حيث وقف القروي مشدوهاً أمام هذه الأنماط الجديدة من أدوات الإنارة، التي استُخدِمت فيها بعض المواد النفطية السائلة (الكاز) لتحقق ضياءً أفضل وأكثر صحية من سالفتها[6].

في هذا السياق، شكلت عملية كهربة الريف أحد عوامل الاستقرار الاجتماعي من جهة، وساهمت بتأمين فرص عمل جديدة دفعت باتجاه تحسين مستوى دخل الفرد، وأسهمت بالتالي بتكريس آليات التنمية التي تشكِّل بدورها شرطاً مهماً لزيادة الطاقة الإنتاجية الزراعية من جهة أخرى، وما ينجم عن ذلك كله من خلق فرص واقعية لرفع إنتاجية المجتمع ككل؛ هذا إذا علمنا أنَّ "الطاقة الإنتاجية لسورية تستوعب أضعاف عدد السكان الموجودين في القطاع الزراعي فقط، فمساحة سورية تبلغ (18,45) مليون هكتار تتراوح في ارتفاعها ما بين مستوى سطح البحر إلى ارتفاع (8000) قدم فوق سطحه، من هذه المساحة نحو (6،5) مليون هكتار أراضٍ زراعية أو قابلة للزراعة، والباقي حراج ومراعٍ متنوعة وصحاري، أي أنَّ الأراضي القابلة للزراعة توازي 36% من مجموع الأراضي "[7]. وفيما لو استُغِلت الطاقة الكهربائية في العملية الزراعية على الوجه الأكمل، من خلال إدخال أساليب تقنية حديثة، فذلك سيشكل مصدراً ثرَّاً للدخل الوطني لايمكن تجاهل مفاعيله في معادلة تحقيق الرفاه الاجتماعي العام، إذ إنّ تطوير الاقتصاد الزراعي يرتبط ارتباطاً قوياً بمستخرجات التقانة الحديثة، وبالتالي فإنَّ توطين التكنولوجيا الزراعية الحديثة يرتكز بدوره على الاستخدام المتزايد والأمثل للطاقة، وبخاصة منها الكهرباء[8]. وهذا الأمر يتطلب مسبقاً إعداد كوادر تدريبية لرفع سوية الوعي عند مستخدمي هذه التقانة الجديدة، من العمالة الزراعية الريفية، التي كانت حتى وقت قريب تعتمد في إنتاجها الزراعي البسيط على ثنائية المناخ المناسب والقوة العاملة البسيطة؛ فضلاً عن ضرورة التركيز على إعداد هذه العمالة وتأهيلها لكي تكون أفضل مرونة وأكثر قدرة على الإنتاج.

من المُلاحَظ حدوث تغيرات جوهرية في بناء القرية الساحلية ووظائفها بعد سبعينيات القرن الماضي، كان من أهمها تلك التحولات التي شملت الكثير من الأنشطة الحياتية للسكان، وغيَّرت في أساليب تفكيرهم وفي أنماط معاشهم اليومية، كنتيجة لتوصيل شبكات الطاقة الكهربائية إلى أبعد الأصقاع الريفية، والتي أثَّرت بدورها في صميم

---

[5] المصدر السابق، ص220.

[6] انظر: خرما، إيفا، تطور بنية الأسرة الريفية في قرى الساحل السوري، أطروحة ماجستير، جامعة دمشق، 2007، ص279.

[7] عباس، عبد الهادي، الإصلاح الزراعي في سورية، دار اليقظة العربية، دمشق، 1962، ص96

[8] – انظر: عبد السلام، محمد السيد، التكنولوجيا الحديثة والتنمية الزراعية في الوطن العربي، سلسلة عالم المعرفة، العدد 50، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1982، ص102.

العلاقات الاجتماعية القروية نتيجة لإدخال تكنولوجيا التلفاز التي رافقت توطين الكهرباء في المجتمع، هذه التقنية التي كان لها دورها في انفتاح الريف على ثقافات العالم وما يجري فيه؛ فضلاً عن دورها في توسيع مدارك الريفيين وتعزيز معرفتهم بقضايا اجتماعية وفكرية ومعرفية لم تكن مسبوقة. وهذا سيكون له شأنه الإيجابي في تعميق إنسانية أبناء الريف.

ولعل السؤال الذي يطرح نفسه هنا، هل تم استغلال الكهرباء كطاقة حيوية في إحداث تنمية زراعية في الريف الساحلي، مثل إنشاء معامل تتعلق بتصنيع الإنتاج الزراعي، أو حتى التوجّه لإنشاء مزارع تهتم بتربية الحيوان (تربية الأبقار الحلوب، وتسمين العجول)، أو تربية الطيور من أجل الحصول على منتجاتها من (البيض واللحوم)؟ ومن ثَمَّ، هل تمَّ استثمار هذه الطاقة الحيوية فعلاً في دعم الاقتصاد المنزلي مثلاً؟ وبالتالي هل شكَّل عامل إدخال الطاقة الكهربائية إلى الريف مؤشراً حقيقياً لحراك اقتصادي تنموي ساهم فعلاً في النهوض بالمجتمع الريفي، وحقق أعلى درجات التنمية المنشودة وطنياً؟ انطلاقاً من أنَّ هذه الطاقة توفر المقوِّمات الرئيسة لتطوير الحاضر وصناعة المستقبل.

وفق هذه الرؤية تشكِّل "التنمية الزراعية ركناً أساسياً في عملية التنمية الشاملة، فإذا أحسَنَّا استخدامها أثمرت ما يكفينا، بل وما يفيض عن حاجتنا، وحُسْنُ استخدامنا لمواردنا الزراعية تحقيقاً للتنمية المرجوة يستلزم منا الأخذ بالتكنولوجيا الحديثة"[9].

من هنا تستمد هذه الدراسة **أهميتها** النظرية والعملية من أنّها تقف على الواقع الحقيقي لاستعمالات الكهرباء في جزء مهم من ريفنا السوري الواسع، وإلى أي مدى أسهم هذا العامل التقني الخارجي في تحقيق التنمية الريفية المطلوبة في الريف الساحلي، إضافة إلى رصد أهم التغيرات في جوانب متعددة من البناء الاجتماعي للقرية الساحلية، أي ما يتعلق منها هنا فقط بتوطين الكهرباء ريفياً، وإدخالها في الإنتاج الزراعي المهم وطنياً. وقد انطلقت الدراسة من سؤال جوهري ومهم تمثَّل في الآتي: تُرى، إلى أي حد استطاعت الطاقة الكهربائية أنْ تُحدِث **تغيرات حاسمة** في بنية القرية الساحلية؟ وبالتالي ما هي الحدود التنموية التي يمكن استعمالها فيها، بما يحقق متطلبات التقدم المنشود؟

بهذا يمكن حصر **أهداف البحث** بالأمور الآتية:

1 - رصد آليات ومظاهر التغير التي حدثت في القرية بعد دخول الكهرباء.

2 - معرفة حدود استعمال الكهرباء في القرية الساحلية.

3 - تبيان الدور الذي يمكن أنْ تؤديه الكهرباء في القرية إذا ما استُخدمت كطاقة محركة وحيوية في الإنتاج الزراعي بما يدعم الناتج الوطني.

منهجية البحث:

لقد اعتمدنا في دراستنا التحليلية هذه على استخدام المناهج الآتية:

1 - **المنهج الوصفي:**

يُعرَّف المنهج الوصفي بأنَّه "محاولة الوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية لعناصر مشكلة أو ظاهرة قائمة، للوصول إلى فهم أفضل وأدق أو وضع السياسات والإجراءات المستقبلية الخاصة بها"[10].

[9] **المرجع السابق، ص7.**

يعتمد الأسلوب الوصفي على دراسة الواقع أو الظاهرة كما هي في الواقع ويقوم بوصفها وصفا دقيقا، ويُعبِّر عنها تعبيرا كيفيا أو كميا، فالتعبير الكيفي يصف الظاهرة ويوضح خصائصها، أمَّا التعبير الكمي فيصف الظاهرة رقميا ويوضح مقدارها أو حجمها ودرجات ارتباطها مع الظواهر الأخرى.

وقد كان التطوير الحقيقي للبحث الوصفي إبَّان القرن العشرين، بعد اكتشاف تقنيات الآلات الحاسبة التي تستطيع تصنيف البيانات والأرقام وتحديد العلاقات فيما بينها بسرعة هائلة، ولعل التطور الأهم في هذا المضمار هو ما حصل بعد الثورة المعلوماتية المتمثلة بالحاسب الإلكتروني وما يتضمَّنه من برامج إحصائية غاية في الاتساع والحجم الدقة.

2 - المنهج الوظيفي:

هو المنهج الذي نستدل من خلاله عن الارتباط بين توطين الطاقة الكهربائية، كعامل خارجي، والتحولات البنيوية الناجمة عن هذا العامل، والتي لامست بعضاً من جوانب البنية القروية في الساحل السوري. هذا المنهج الذي يكشف عن آليات "ترابط الظواهر الاجتماعية بعضها مع البعض الآخر في نسق وظيفي يوضح وظائف الأجهزة الاجتماعية التي تقوم بها من أجل استمرار حياة المجتمع الإنساني، والتفاعلات التي تتم فيه"[11].

3-المنهج المقارن:

سيتم الاعتماد على هذا المنهج، كمنهج مساعد، في إجراء المقارنات مابين واقع القرية في مرحلة ما قبل إدخال الطاقة الكهربائية، والوضع الحالي للقرية بعد إيصال التيار الكهربائي للوقوف على الدور الذي لعبته الكهرباء في الريف، وبالتالي إبراز مدى إسهامها في عملية التنمية الريفية بشكل عام، والتنمية الزراعية بشكل خاص.

الدراسات السابقة:

يمكن القول: أنَّ هناك افتقاراً ملحوظاً في الدراسات العربية التي تناولت الطاقة الكهربائية ودورها في التنمية الريفية، ولعل دراسة الباحث "**عز الدين دياب**" في عام (2006)، المعنونة: "**القرية العربية والتكنولوجيا**" تُعدّ من أهم الدراسات الاجتماعية/الأنثروبولوجية التي أخذت بالاعتبار الأهمية البالغة لدور الكهرباء في استجرار التكنولوجيا إلى الأرياف العربية، حيث بحث في مسألة إدخال الكهرباء إلى الريف العربي كمسألة مهمة من مسائل نقل التكنولوجيا إليه، وفي استخدامها على نحو صحيح وفعَّال في التنمية المستدامة.

وأشارت الدراسة إلى الدور المهم الذي يلعبه التخطيط أيضاً في عملية توفير مستلزمات التنمية في المجتمعات الريفية، ولعل من أهمها (الكهرباء) ودورها في استقدام مستخرجات التكنولوجيا إلى الأرياف العربية، والعمل على تجاوز النظر إلى الكهرباء في حد ذاتها كوسيلة للإضاءة، والنظر إليها من خلال إمكانيات استعمالها في تصنيع الإنتاج الزراعي.

وبشكل أو بآخر، تلامس هذه الدراسة جوهر البحث الذي نحن بصدد إعداده، حول دور الكهرباء في التنمية الريفية في الساحل السوري ووظائفها، وبهذا يمكننا الاسترشاد بنتائجها في تكوين رؤية أوسع لمجمل وظائف واستعمالات الكهرباء كجزء مهم وأساس في عملية التنمية الريفية المستدامة.

---

[10] **الرفاعي، أحمد حسين، مناهج البحث العلمي، ط 1، دار وائل، عمان، 1998، ص122.**

[11] **-الأخرس، محمد صفوح، الأنثروبولوجيا وتنمية المجتمعات المحلية، وزارة الثقافة، دمشق، 2001، ص198.**

المفاهيم والمصطلحات:

1 - التكنولوجيا (Technology): هي "مجموع الوسائل التي يستخدمها الإنسان لبسط سلطته على البيئة المحيطة به لتطويع ما فيها من مواد وطاقة لخدمته، وإشباع حاجاته المتمثلة بالغذاء والملابس والسكن والنقل والمواصلات والتسهيلات الصحية والاجتماعية والترويحية، وكما أنّ للانتشار وبلورة التكنولوجيا أسبابها الموضوعية والذاتية، فإنَّها لها نتائجها الاقتصادية والسياسية والنفسية والاجتماعية التي تمس مسيرة الفرد والمجتمع على حد سواء"[12].

2 - التغير الاجتماعي (Social change): هو "**أي** تغير يطرأ على البناء الاجتماعي، أو الوظائف الاجتماعية، وقد يكون هذا التغير تقدمياً للأمام، أي (ارتقائياً)، كما قد يكون في ظرف آخر تغيراً إلى الخلف (نكوصا) في حالة الأزمات السياسية والاقتصادية، والاضطرابات الداخلية"[13].

3 - التنمية الزراعية (Agricultural Development): وتعني "التوسع الزراعي، بما يتضمنه ذلك من العمل على زيادة رقعة الأرض، أو زيادة إنتاجية الأرض"[14].

4 - التثاقف (Acculturation): "يُستخدَم هذا المصطلح في عملية الاتصال التي تحصل بين ثقافتين، فضلاً عن استخدامها للتعبير عن استخدامها للتعبير عن نتائج الاتصال الثقافي، سواء وقع بشكل مباشر أو غير مباشر"[15].

5 - التنمية المُستدامة (Sustainable development): "عرّف تقرير برونتلاند (Brunt land) الذي أصدرته اللجنة الدولية للبيئة والتنمية، في عام 1987 التنمية المستدامة بأنَّها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون أنْ يُعرّض للخطر قدرة الأجيال التالية على إشباع احتياجاتها"[16].

النتائج والمناقشة:

من الواضح أنّ الإنارة في المجتمع القروي الساحلي التقليدي كانت تقتصر على إضاءة حيّز ضئيل من البيت التقليدي القديم، ولم تكن هذه الوسائل البسيطة قادرة على كشف عوالم المكان أكثر مما كانت تفعله في إزاحة ظلمات الليل إلى أبعد حد ممكن داخل تلك الجدران الطينية في ليل القرويين الطويل.

إنّ تقديم لمحة موجزة، حول نشأة وتطور وسائل الإنارة التقليدية في الماضي، تضعنا أمام حقيقة ما لإدخال الكهرباء من أهمية بالغة في تطوير هذه المجتمعات المهمّشة، بفضل إعداد الخطط التنموية اللازمة لاستنهاض مقدَّراتها، لتحقيق نقلة نوعية واسعة في قطاع الإنتاج الزراعي، بشكل يواكب، ما أمكن، تلك التحولات الإنمائية في القطاع الصناعي والخدمي في المجتمعات الحضرية (المدن الكبرى)، فكانت مسألة توطين (الطاقة الكهربائية) وتوصيل

---

[12] **الحسن، إحسان محمد، موسوعة علم الاجتماع، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 1999، ص161.**

[13] **الخريجي، عبد الله، التغير الثقافي والثقافي، رامتان للطباعة والتوزيع، جدة، 1983، ص125.**

[14] **عمر، حسين، الموسوعة الاقتصادية، دار الفكر العربي، القاهرة، ط 4، 1992، ص149.**

[15] **العمر، معن خليل، معجم علم الاجتماع المعاصر، دار الشروق، عمان، 2000، ص99.**

[16] **مارشال، جوردون، موسوعة علم الاجتماع، ترجمة محمد الجوهر، المجلد 1، د. م. ن، 2000، ص492.**

شبكاتها إلى كل قرية ومزرعة في الريف السوري من أولى توجّهات الدولة السورية، التي انطلقت تباشيرها فعلاً في أوائل ثمانينيات القرن العشرين، لإنارة ما تبقى من قرى منطقة اللاذقية، التي تتبع لها قرى: **سهل وادي قنديل** الذي يضم قرى (السرسكية، القفر والضامات، زغرين، الحراجية) ومزارعها.

من الواضح أنَّ هذا القطاع الجغرافي من قرى منطقة اللاذقية قد أُنيرت جميع قراه ومزارعه قبيل نهاية العقد الثامن من القرن العشرين، وتُعد **قرية زغرين** التي تقع في وسطه أهم مركز سكاني فيه، حيث صنع منها النهر الذي يحمل اسمها، بغابته الكثيفة بأشجار (العرعر والصنوبر والدِّلب والدفلة ... وغيرها)، دوحةً شكلت عاملَ جذب سياحي مهم، وخاصة بعد إدخال الطاقة الكهربائية إليها عام 1984م، ما ساهم – إلى جانب تطوير الإنتاج الزراعي بعيد استجرار مياه بحيرة سد بللوران لري سهولها الغنَّاء – بتحسين الواقع الاقتصادي للسكان، بفضل التوسع في زراعة الأشجار المثمرة، ومن أهمها الحمضيات، ليس فيها فحسب، بل وفي قرى (السرسكية، والقفر والضامات، والحراجية)، والتي شكلت أراضيها ما عُرِف باسم سهل **(وادي قنديل)**، الذي يمتد من شاطئ البحر في الغرب على شكل حوضة سهلية تشبه (القِدْر) محاطاً بسلسلة جبلية من جميع الاتجاهات، باستثناء المنطقة التي يشرف فيها السهل على شاطئ البحر بطول نحو (1كم)، حيث يتسع هذا لسهل كلما اتجهنا إلى الشرق والجنوب الشرقي والشمال الشرقي، لتتشكل فيه أخصب التُرب الزراعية، ولتقل خصوبتها مع نهوض الهضاب الجبلية باتجاه الجنوب والشرق والشمال.

تبلغ المساحة الكلية لسهل **وادي قنديل** (39687 دونماً)(*) موزعة بين قرى الوادي، زغرين 6220 دونماً، السرسكية 13000 دونماً، القفر والضامات 12247 دونماً، الحراجية 8220 دونماً، وهي مساحات تعد أكثر من مواتية لتنمية قطاع الإنتاج الزراعي في كافة جوانبه، سواء في إنتاج المحاصيل الزراعية الباكورية، وتوسيع رقعة المساحات المشجرة بالحمضيات التي تعد محصولاً استراتيجياً بالنسبة للسكان، أم في إطار التوسّع بتربية الحيوان والطيور الداجنة بأنواعها، لتحسين المردود الزراعي من إنتاج اللحوم والألبان ومشتقاتها؛ فضلاً عن إنتاج الفروج والبيض، إذ لم تُسهم الطاقة الكهربائية حتى الآن في توسيع هذا القطاع الزراعي المهم، رغم القرب النسبي من مراكز التسويق في المدينة، ولا يشكّل إنشاء مشروع صغير يتيم في قرية السرسكية – بطاقة إنتاجية لا تتجاوز (5000 فروج) في الدفعة – مؤشراً صحياً لنماء هذا القطاع، وذلك بسبب توافر كل مقوّمات الاستثمار في هذا الجانب الزراعي، لهذا لم يشكّل هذا النمط من الإنتاج الزراعي الصغير مصدراً يسهم بشكل فعّال في رفع مستوى دخل الإنسان الريفي، لهذا فالكهرباء حتى هذه اللحظة لم تُستثمَر الاستثمار الأمثل في تطوير هذه الجانب من القطاع الزراعي، وهذا يقلل بدوره من شأن الطاقة الكهربائية في توفير متطلبات إنعاش الريف وتطوير مقدَّراته في مجال إنتاج الغذاء. وينسحب هذا الأمر بعض الشيء على جانب تربية الحيوان أيضاً، إذ تكشف الإحصائيات المتوفرة عدم وجود مزارع كبيرة أو حتى متوسطة لتربية الأبقار في المنطقة، وإنّ عدد الرؤوس من أصناف الأبقار (هولندية أو (دانمراكية) المصدر بلغ عددها (768 رأس)، موزعة على الشكل الآتي: (317 عجلاً ذكراً) تربَّى بغرض التسمين، 157 رأس من الإناث) الصغيرة التي لم تدخل بعد سن إنتاج الحليب، والبقية التي يبلغ عددها (393 رأس من الأمهات) هي التي تُستثمَر فقط في إنتاج الحليب، حيث يبلغ الإنتاج اليومي من الحليب نحو (5895 كلغ) فقط، أي بمعدّل (15 كلغ) للبقرة الواحدة يومياً على مدار السنة، مع حساب مدة الانقطاع عند الحمل. يوزَّع هذا الجانب من العمل الزراعي على نطاق الإنتاج الأسري فقط، مع وجود عدد صغير من المزارع الصغيرة لتربية أقل من عشرة رؤوس من الأبقار، ما يكشف عن ضآلة حجم الاستثمار في هذا الجانب من الإنتاج الزراعي المهم، لكونه يشكل المصدر الرئيس لتوفير البروتين الحيواني من

(*) أُخِذَت هذه الأرقام الإحصائية من سجل الجولات الإحصائية في الوحدة الإرشادية في قرية زغرين، لعام 2014.

(اللحوم والألبان) للسكان، بالتالي يكشف عن ضعف في استثمار طاقة الكهرباء في هذا الجانب الإنتاجي أيضاً، رغم توفر المساحات الزراعية الخصبة التي توافق تطوير القطاع الزراعي باتجاه تربية الماشية، ما يدعم تحسين الوضع الاقتصادي للسكان، الذي يصب بدوره في سلَّة الناتج القومي.

أمَّا على صعيد **الإنتاج الزراعي** (Agricultural production)، فتبلغ مساحة الأراضي الزراعية المستثمرة فعلاً في هذا الجانب في سهول الوادي نحو (15825 دونماً)، معظمها يُروى بواسطة أقنية ري مكشوفة تنحدر من بحيرة سد بللوران في الشمال، وتتوغل في كافة الاتجاهات في سهل وادي قنديل الخصيب، حتى تصل إلى الأراضي المتاخمة لشاطئ البحر في الجنوب الغربي، إذ رُوعي عند إنشاء هذه الشبكة المائية أنْ تقدِّم للمزارعين خدمة ري أراضيهم بالراحة، أي دون استخدام محرّكات الضخ، بهدف التخفيف من وطأة مصاريف الري، سواء باستخدام الكهرباء أم وقود الديزل، ولكن في بعض الأحيان يتعثّر الري بالراحة في بعض الحيازات المتاخمة للهضاب الجبلية،

ما استلزم بالضرورة استخدام مضخات لرفع المياه بلغ عددها (515 محرِّك)، منها ما يُستخدم لرفع المياه من الآبار في بعض الحيازات الزراعية المرتفعة نسبياً، والتي لم تصل إليها أقنية الري، ما افترض الأمر بالضرورة استخدام الطاقة الكهربائية في إنتاج المحاصيل، ولعلَّ من أهمها إنتاج الحمضيات بأنواعها المختلفة، ما يكشف هنا عن تدخُّل واضح للكهرباء في عملية الإنتاج الزراعي، بما في ذلك إنتاج الخضراوات وأهمها (البطاطا الحلوة)، التي اتسعت زراعتها على حساب زراعة (التبغ)، لتشكل هذه الزراعة ثالث الأصناف الزراعية أهمية بعد إنتاج الحمضيات والزيتون، ليحتل التبغ رابعاً.

إذن، يتضح دور الطاقة الكهربائية في عملية الإنتاج الزراعي في مجتمع سهل **وادي قنديل** الريفي، ولكن ليس بمستوى الطموح المطلوب، رغم الاتساع الكبير في واقع الاستثمار الزراعي بعد إنشاء سد بللوران في عام 1979م على بُعد نحو 10كم، وبعد إدخال الطاقة الكهربائية إلى هذه المنطقة الريفية، ما ساهم حقيقةً في تطوير معظم جوانب الاستثمار الريفي، وقد ظهر هذا الأمر بشكل أكثر جلاءً، بعد توطين الكهرباء، في الاتساع في نطاق **الصناعة السياحية** (Tourism Industry) التي انتشرت بسرعة فائقة في سهل **الوادي**، بفعل جملة من العوامل الموضوعية، يقع في مقدّمتها متاخمته لشاطئ البحر في الجنوب الغربي، بينما تطل عليه المرتفعات الجبلية من كافة الجهات الأخرى؛ فضلاً عن اختراق **نهر الشامرلية** الذي أُقيم عليه سد بللوران من الشمال، ونهر زغرين الذي يُعد امتداداً لنهر الغسيل في بللوران من الجهة الشرقية، اللذين يلتقيان في وسط السهل، ليشكلا معاً كتلة غابات كثيفة أقيم فيها (15 مطعم) شعبياً ضمن الحدود الإدارية لقرية زغرين، وفي مسيرة النهر إلى أراضي قرية القفر والضامات في جنوب غرب الوادي، أُقيم عليه عدد من المطاعم أيضاً، وصل عددها، مع المطاعم المنشأة على الشاطئ، نحو (13 مطعم) تُقدَّم فيها شتى الخدمات للمصطافين والسيَّاح. ففي هذا القطاع الاقتصادي المهم يتبدَّى الاستثمار الأمثل للطاقة الكهربائية، أي في إطار الصناعة السياحية، رغم أنها سياحة شعبية لم ترقَ بعد إلى الصناعة السياحية الحقَّة التي يمكن أنْ تستقطب سيَّاحاً من مستويات مختلفة، أي من مستوى استجرار السياحة الأجنبية التي تضخ على الناتج الوطني نقداً من العملات الصعبة، ما يدعم قطاع الاستثمارات المحلية ويحقق دخولاً تصب في سلة الناتج الوطني، وهذا بالضرورة يستلزم تدخل الحكومة في تجاوز معوقات تأخر قطاع الصناعة السياحية في ريف الساحل السوري، الذي يتسم بمقوّمات حقيقية لقيام صناعة سياحية سيكون لها شأنها في التنمية المستدامة، حيث الجبال والغابات، والمناخ المتعدد الفصول، والمعالم الأثرية والشواطئ البحرية البِكر التي تحاذي المرتفعات الجبلية على بعد عشرات الأمتار فقط، ما يجعل من هذه المنطقة، لا بل ومن هذا الريف برمّته، منطقة جذب سياحي على مستوى رفيع.

والحق، إنَّ استثمار الكهرباء في هذا الجانب من الاستثمارات الريفية لايزال في حدوده التي لا تحقق دخلاً يرقى كثيراً إلى مصاف الطموحات المطلوبة لدعم الناتج الوطني، وبما يحقق تأمين وفورات مالية داعمة للاقتصاد الوطني في قطاعيه الزراعي والسياحي.

أمّا في جانب **الخدمات الصحية**، فقد ساهمت الكهرباء فعلاً بتحسين الواقع الخدمي في أبعد حدوده في المجتمع، وذلك بدءاً من اجتذاب بعض الاستثمارات الخدمية المختلفة، ومنها إنشاء ثلاث صيدليات، اثنتين منها في قرية زغرين، والثالثة في قرية الحراجية، فضلاً عن التوسع الواضح في عدد العيادات الطبية، إذ تم افتتاح 6 عيادات لتقديم الخدمات الطبية للسكان، بدأت تباشيرها عام 1984م مع دخول الكهرباء حيِّز التخديم الفعلي للمنطقة، منها 3 عيادات لعلاج الأسنان، والأخريات للطب البشري؛ الأمر الذي أفضى إلى توفير متطلبات الاستطباب من أدوية ومستلزماتها المختلفة، ما شكَّل بالتالي، مع غيره من العوامل الأخرى، مُوجِبات استقرار الريف، وأوقف النزيف البشري الريفي الذي كان يتطلع للهجرة إلى المدينة، وما يتأتى عنه من تكريس تأخر الريف وتدني إنتاجياته، لهذا كان توجه الدولة نحو توفير مستلزمات الصحة بإنشاء المراكز الصحية في أماكن يُراعى أنْ تكون وسطاً تخدم أكثر من قرية في آن معاً، فكان إنشاء مستوصف في قرية زغرين لتقديم الخدمات الصحية المختلفة لجميع سكان الوادي؛ هذا فضلاً عن توصيل خدمات الهاتف إلى كل منزل ريفي بعد إنشاء مركز هاتف في قرية زغرين، بالإضافة إلى إنشاء وحدة إرشادية لتقديم الخدمات الزراعية المختلفة، التي تسهم برفع سوية الإنتاج الزراعي الريفي.

وفي اتجاه آخر، تركَّزت بعض الاستثمارات الخدمية الأخرى في هذا الوادي، مثل إنشاء عيادة بيطرية لتقديم خدماتها في قطاع الإنتاج الحيواني، ترافقت مع إنشاء صيدلية زراعية لتقديم خدماتها من توفير البذار المهجَّنة (المستوردة)، والمبيدات الحشرية، ومستلزمات الري، من المحركات الكهربائية والقساطل البلاستيكية، المستخدمة في الري الحديث (التنقيط، الرذاذ)؛ فضلاً عن إنشاء ثلاث محطات لتوزيع المحروقات النفطية، إحداها قيد الإنشاء في قرية الحراجية، إضافة إلى بعض المحلات المتخصصة ببيع الجملة التي أسهمت بتقديم الكثير من الخدمات التي كان يعتمد فيها الريفيون على المدينة، وهذه تعدّ من الفضائل المهمة لإدخال الكهرباء إلى الريف الساحلي.

ولكن يبقى الاستثمار الأمثل للطاقة الكهربائية في سهل **وادي قنديل** الريفي، كما تراه الدراسة، متمثلاً في الاستثمارات التي تتجه إلى توطين **الصناعة الزراعية** (Agricultural Industry)، ولعل من أهمها إنشاء مصنعين لإنتاج **الأعلاف**، أحدهما في قرية السرسكية، بطاقة إنتاجية تصل إلى (75 طناً) يومياً، والثاني في القفر والضامات بطاقة إنتاجية تصل إلى (100 طن) يومياً؛ فضلاً عن إنشاء معملين آخرين لعصر **الزيتون** أحدهما في قرية زغرين، والآخر وهو الأكثر حداثة أنشئ في قرية الحراجية على بعد أقل من(3 كم) من الأول، إضافة إلى إنشاء ثلاث معامل لتصنيع حجر البناء (البلوك، الهوردي) أحدها في السرسكية والثاني في زغرين والثالث في الحراجية، تقدم هذه المعامل خدماتها السريعة من مواد البناء إلى جميع قرى المنطقة. وهذه من المؤشرات المهمة التي تكشف عن دور الطاقة الكهربائية في تطوير الاستثمار الريفي، بحيث تتركز هذه الصناعات بأماكن قريبة من إنتاج المواد الخام التي تدخل في تصنيعها؛ هذا فضلاً عن دور هذه الاستثمارات في استيعاب جزء من العمالة الريفية العاطلة عن العمل، ما يسهم في رفع سوية الوضع الاقتصادي للمجتمعات الريفية.

الاستنتاجات والتوصيات:

ممَّا تقدّم نستنتج: أنّ التنمية الريفية التي اتجهت إلى توسيع الاستثمارات في القطاع الزراعي في ريف الساحل السوري، استلزمت بالضرورة أنْ تتجه أولاً لإعداد المجتمع لقبول أنماط حياتية جديدة، فكان التوسع في مضمار المنشآت التعليمية، إذ أنشئت أربع مدارس ابتدائية في كل قرية من قرى الوادي، واحدة في السرسكية وأخرى في القفر والضامات وثالثة في الحراجية، ورابعة في زغرين، التي أنشئت فيها مدرسة ثانوية في عام 1980م، حيث تحولت هذه المُنشأة إلى موئل لطالبي العلم من قرى المنطقة حتى رأس البسيط على مسافة نحو 20 كم شمالاً، وهذا جانب تنموي مهم ساهمت فيه الكهرباء بزيادة مستخرجاته التعليمية حيث أنشئت المخابر، وقاعات تعليم المعلوماتية، باعتبارها عصب الحياة الحديثة.

كما أُردِفت العملية التعليمية/التربوية بإنشاء روضة للأطفال في قرية زغرين، كنقطة وسط في المنطقة، لإعداد النشء وتحضيرهم للانخراط في مرحلة التعليم الأساسي، ولهذا الإنجاز محاسنه التي لا تحصى أيضاً، في توفير مستلزمات التعليم الأولي أسوة بالمجتمعات الحضرية، ما قوَّض في فوارق العملية التعليمية بين مكوّني المجتمع (الريف والمدينة).

وبهذا شكَّلت الطاقة الكهربائية أساساً لتحديث الوسائل التعليمية في الريف، بحيث لم يعد هناك تباين في هذا المنحى في توفير المتطلبات التقنية المساعدة في تطوير قدرات الطلبة بين المدن والأرياف، ما شكل بالنتيجة عامل استقرار بشري واقتصادي للمجتمعات الريفية، التي كانت تفتقد إليها في الماضي القريب.

ورغم كل ذلك، فإنَّ استخدامات الكهرباء في التنمية الريفية حقيقةً، لم تضع باعتبارها وصول استثمار الطاقة الكهربائية إلى مستوى إنشاء مصانع إنتاجية أكبر تختص مثلاً بـ (بسترة الألبان وصناعة الأجبان)، رغم إمكانية تطوير الاستثمار الزراعي باتجاه توفير شروط الاتساع بتربية الأبقار بشقيه الحلوب والتسمين، لرفع طاقة الإنتاج إلى أكثر ممَّا هي عليها الآن (أي نحو ستة أطنان من الحليب) يومياً، لطالما تتوافر الشروط الواقعية المناسبة لتطوير هذا النوع من الإنتاج الزراعي، الذي يرتبط بتأمين مستلزمات الأمن الغذائي للمجتمع. كما لم تشهد هذه المنطقة الريفية إنشاء أي استثمارات أخرى في إطار إنتاج الأسماك البحرية، أو إقامة معامل لإنتاج العبوات البلاستيكية المستخدمة في تسويق الحمضيات، أو إنشاء معامل أخرى تتجه مثلاً لتصنيع **عصائر** الحمضيات، أو **لتجفيف** منتجاتها، أو حتى **لتشميع** ثمارها، أو **توضيبها**، استعداداً لشحنها خارجاً، بحيث يمكن أنْ تُخدِّم هذه الاستثمارات، ليس منطقة سهل **وادي قنديل** فحسب، بل والمنطقة الزراعية الممتدة حتى بلدة رأس البسيط وكسب على الحدود التركية شمالاً؛ الأمر الذي يخفِّف من الآثار الجانبية لعملية النقل العشوائي للمنتجات الزراعية، وبخاصة منها الحمضيات، دون فرزها وتوضيبها وتشميعها، بحيث تصبح أكثر مقدرة على المنافسة في الأسواق المحلية أو الخارجية، وهذا أمر بغاية الأهمية فالأسواق الخارجية تستقطب عادة المنتجات ذات النوعية الجيدة، والمُعدّة للاستهلاك بشكل أفضل، ما يدفع بالتالي الأسواق الخارجية للتهافت على منتجاتنا الزراعية، كما هو حال المنتجات الزراعية اللبنانية التي غزت معظم أسواق الخليج العربي، رغم الجودة والنوعية التي تتسم بها منتجاتنا المحلية، والتي تحتاج فقط إلى إيلاء الاهتمام المناسب بعمليات التوضيب المسبق– في مواقع الإنتاج– استعداداً لشحنها.

كما أنّه لم يتجه الاستثمار الزراعي بعد باتجاه إنشاء مخازن **(برَّادات)** لاستيعاب الفائض من المنتجات الزراعية المختلفة، وعلى رأسها الحمضيات، التي يتعرض قسم كبير منها، في ذروة الإنتاج، للكساد أو حتى التلف، ما ينجم عنه خسائر فادحة للمزارعين الريفيين يهدد استقرار أوضاعهم الاقتصادية، نتيجة لهبوط الأسعار إلى مادون

مستوى التكاليف، لهذا يشكل إنشاء (المخازن المُبرِّدة) ضرورة اقتصادية لا يمكن تجاهل توفرها في العملية الإنتاجية الزراعية؛ الأمر الذي يدعم استقرار أسعار هذه المنتجات، بما يحقق مداخيل اقتصادية إضافية تسهم بدورها بتحسين المستوى الاقتصادي للريفيين، وبالتالي دعم الناتج الوطني للمجتمع برمته.

من الواضح بروز الدور التغييري الإيجابي الذي لعبته مستخرجات التكنولوجيا الحديثة في البناء الاجتماعي الريفي، وخاصة منها إدخال الطاقة الكهربائية إلى عالم الأرياف، وتأثيرات هذا المنتج العصري الحديث في وضع هذه المجتمعات على طريق اختراق طوق عصر العزلة الريفية والانفتاح على الآخر، بالتضافر مع بعض العوامل الأخرى (داخلية وخارجية).

وقد كشفت الدراسة الدور التنموي الواسع للطاقة الكهربائية في إنماء المجتمع في جميع قطاعاته المختلفة، خدمية، سياحية، وخاصة في مجال الإنتاج الزراعي، ما أسهم بتنمية المجتمع الريفي إلى حدود تجاوز فيها عصر التخلف الذي أنتجه عصر التشكيلة الإقطاعية، لتشكل ثورة 8 آذار منعطفاً مهماً في الحياة الريفية، ظهر ذلك في توزيع الأراضي على الفلاحين، ومن ثم أُردِف ذلك بخطط حكومية جادة لإنعاش الريف، وتنمية مقدّراته تأسياً لقيام ثورة زراعية شملت كل جوانب الإنتاج الريفي، فكان لابد من انتهاج سياسة جديدة لتطوير الريف ووضعه على عجلة التنمية المستدامة، كسياسة انتهجتها ثورة الكادحين في العمل الحثيث على توصيل شبكات الكهرباء إلى كل قرية وبيت ريفي، وليبدأ معها توفير مستلزمات هذه التنمية من توسيع شبكات الطرق، وبناء السدود، وتوفير المكننة الزراعية اللازمة، واستثمار منتجات العلم والتقانة في تدعيم استثمار القطاع الزراعي، وتوفير الأرضية المادية والقانونية والاجتماعية اللازمة لاستمرارها طويلاً، فكان من أهم نواتجها الاقتصادية تلك التنمية التي شملت جميع مناحي الحياة في المجتمع الريفي، كما كشفت عنه الدراسة، ولكن مازال الطموح أكبر في توسيع حدود التنمية الريفية لتصل إلى استثمار الطاقة الكهربائية في توطين الصناعة الزراعية بشكلها الأمثل؛ فضلاً عن ضرورة العمل على تطوير قطاع الصناعة السياحية ما أمكن لاستثمار المقومات المتوافرة في المجتمعات الريفية لدعم الناتج الوطني من القطع الأجنبي.

ولتحقيق متطلبات التنمية الريفية المستدامة يستلزم الأمر ضرورة "النظر إلى الكهرباء نظرة علمية وإعادة طرح إدخالها إلى الريف، بعد أنْ توفرت الطاقة الكهربائية في أكثر الأقطار العربية وأصبحت جاهزة للنقل والاستعمال، مثل تصنيع الزراعة وتقريب الهوّة بين الريف والمدينة، والحد من الهجرة الريفية، والإسهام في إحداث تغيرات ثقافية تؤدي إلى زيادة الوعي الاجتماعي، واستيعاب الطاقة البشرية العاملة في الريف، وتضايف الصناعة مع الإنتاج الزراعي من ناحية الموقع والمكان"[18].

وإذا ما أُتيح أنْ يترافق استخدام الكهرباء في عمليتي الإنتاج والتصنيع الزراعي، باعتبارها طاقة إنتاجية هائلة، مع سلسلة من الخطوات والإجراءات التخطيطية "فإنّ ذلك يُسهم حتماً في خلق ظروف موضوعية تعمل على تدعيم الدخل القومي، وزيادة رفاهية السكان في الريف والمدينة على حدّ سواء من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ تولُّد هذه الظروف الموضوعية يعمل على خلق وعي اجتماعي ورؤية جديدة لكيفية استثمار الأموال والأيدي العاملة في مشروعات إنتاجية تُسهم في خلق نمط استهلاكي يتلاءم مع حاجات ومتطلبات القرية"[19].

ولكي تتحقق الأهداف التنموية البعيدة في المجتمعات الريفية العربية، يُفترَض تجاوز بعض القيود البنيوية، التي مازالت تقف حائلاً أمام وضع حل جذري للمسألة الزراعية في القرية العربية، ومن خلالها للمسألة التنموية، حيث

[18] دياب، عز الدين، مرجع سبق ذكره، ص245.

[19] دياب، عز الدين، المرجع السابق، ص240.

ثمة خطوات جوهرية في انتظار تحقيقها في هذا المجال، لعلّ من أبرزها: " 1-إلغاء عناصر الاستغلال الرأسمالي في الريف والمدينة. 2-نقل الصناعة إلى الريف. 3-كهربة الريف وإدخال الكهرباء كطاقة إلى الإنتاج الزراعي. 4-الاعتماد على الإمكانات والموارد البشرية والمادية الموجودة في القرى العربية. 5-توفير الظروف والشروط الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لتعاون عربي جاد وفعَّال في مجال التنمية، والعمل على إيجاد تجارب مشتركة في بناء القرية الحديثة. 6-نشر الحركة التعاونية في القرى العربية، وتوفير مستلزماتها المادية والفنية. 7-القيادة الديمقراطية للتنمية وإزالة الفروقات الريفية الحضرية. 8-تكوين لجان بحث عربية مشتركة، تكون مهمتها دراسة الريف العربي دراسة منهجية، ووضع الحلول والبرامج لتنمية الريف العربي وتطويره"[20].

وباختصار شديد، ترى الدراسة أنَّ إدخال تكنولوجيا الكهرباء إلى المجتمع الريفي، ساهم فعلاً في تعميق تنمية المجتمع وتطوير بنيته الاجتماعية، ولكن مع الحرص الشديد أنْ تتجه الخطط المستقبلية إلى تعزيز تعميق تنمية مختلف الخلايا الاقتصادية المُنتجِة، للاستفادة منها في خلق ظروف اجتماعية جديدة، تتجه إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والصحية والخدمية للقرية، وبما تعود آثاره الإيجابية على المجتمع الأكبر برمَّته.

ويظل الهدف الأسمى في مجتمعنا العربي السوري موجهاً إلى أولوية الثروة البشرية في التنمية، وخاصة أنَّ الكهرباء، غداة ثورة المعلومات والاتصال، حققت درجات عالية من التواصل اليومي بين أبناء الريف والعالم بثقافاته المختلفة، عن طريق المحطات الفضائية، وهذا معناه أنَّ مستويات من التثاقُف تجري بين المجتمع القروي السوري، وثقافات الأمم المتقدّمة؛ الأمر الذي يؤدي إلى زيادة وعي الفلاح السوري، ومعرفته المؤكدة بما يجري في العالم من تطور وتقدم وتغيُّر، وما تضيفه هذه المجتمعات من معارف جديدة تثري مخزونه الثقافي/الفكري، ليُعاد تدويرها من جديد في تعميق آليات التنمية المجتمعية المستدامة والشاملة.

وهذا الذي يُقال عن التثاقُف، ما هو إلا نتيجة وصلت إليها الدراسة، وهي تتابع دور الكهرباء في تنمية أحد مكوِّنات البناء الاجتماعي، ونعني به هنا (المجتمع الريفي) في الساحل السوري.

ولكن...!!!! هل من الممكن لبرامج التنمية المجتمعية أن تتحقق مراميها في ظل الظروف المحلية الراهنة، حيث يتعثر الآن تنفيذ المشاريع التنموية بفعل مفرزات الأزمة الأمنية التي تعصف بالمجتمع السوري؟؟. وهل يمكن الحديث عن إنماء الريف بتوطين الطاقة الكهربائية واستثمار مستخرجاتها في المضمار الزراعي في محله الآن، في ظل تلك الظروف الخاصة. ؟؟.

أرى، وبالطبع من وجهة نظري الشخصية، أنَّ السعي لتعميق آليات تطوير مجتمعاتنا الريفية هو مطلب مجتمعي ووطني مُلح، ولا بديل عنه اليوم، وخاصة في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ بلدنا، إذ يجب التركيز على ضرورة أن تسير عجلة ترسيخ مرتكزات الأمن الاجتماعي العام جنباً إلى جنب مع عملية التنمية المجتمعية الشاملة، وبالطبع منها التنمية الريفية، لأنَّ الريف هو المصدر الثَّر لتوفير الغذاء، وبتوفير الأقوات تتحقق أولى مقوِّمات الأمن الاجتماعي، في المجتمع كل المجتمع. وبالنتيجة، فإنَّ أي عملية تنموية، من أجل أنْ تكتمل شروطها الذاتية والموضوعية، في أيٍّ من جوانب الحياة، لا بد أنْ تتضايف مع الاستقرار الاجتماعي العام.

[20] الأخرس، محمد صفوح، أنماط التحولات الاجتماعية في الريف السوري، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 2000، ص119.

المراجع:

1 - الأخرس، محمد صفوح. *الأنثروبولوجيا وتنمية المجتمعات المحلية* . منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 2001، 439.

2 - الأخرس، محمد صفوح. *أنماط التحولات الاجتماعية في الريف السوري* . منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 2000، 320.

3 - الحسن، إحسان محمد. *موسوعة علم الاجتماع*. الدار العربية للموسوعات، بيروت، 1999، 484.

4 - الخريجي، عبد الله. *التغير الاجتماعي والثقافي*. رامتان للطباعة والتوزيع، جدة، 1983، 371.

5 - الرفاعي، أحمد حسين. *مناهج البحث العلمي*. ط1، دار وائل، عمان،1998، 299.

6 - العمر، معن خليل. *معجم علم الاجتماع المعاصر*. دار الشروق، عمان، 2000، 547.

7 - حمادة، سعيد. *النظام الاقتصادي في سوريا ولبنان*. المطبعة الأمريكانية، بيروت، 1936، 196.

8 - خرما، إيفا. *تطور بنية الأسرة الريفية في قرى الساحل السوري* . أطروحة ماجستير، جامعة دمشق، 2007، 371.

9 - دياب، عز الدين. *دراسات أنثروبولوجية تطبيقية* . الدار الوطنية الجديدة للنشر والتوزيع، دمشق، 2006، 272.

10 - رياض، محمد. *التنمية الريفية المتكاملة* . المؤتمر الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة للشرق الأدنى، عمان، 1974، 273.

11 - سليمان، عدلي. *الريفية وجهات نظر في التنمية* . سلسلة التنمية الريفية المتكاملة، دار التأليف، القاهرة، 1976، 187.

12 - عبد السلام، محمد السيد. *التكنولوجيا الحديثة والتنمية الزراعية في الوطن العربي* . سلسلة عالم المعرفة، العدد 50، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1982، 54-59.

13 - عباس، عبد الهادي. *الإصلاح الزراعي في سوريا*. دار اليقظة العربية، دمشق، 1962، 195.

14 - عمر، حسين. *الموسوعة الاقتصادية*. دار الفكر العربي، القاهرة، ط4، 1992، 220،

15 - مارشال، جوردون. *موسوعة علم الاجتماع*. ترجمة محمد الجوهر، المجلد1، د.م.ن، 2000، 340.